وزارة العدل
MINISTRY OF JUSTICE

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الدليل الإرشادي

لمعرفة المستفيد الحقيقي

وفق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لمهنتي المحاماة والتوثيق

2025م

المقدمة

١. يساعد هذا الدليل منشآت المحاماة ومنشآت التوثيق الخاضعة لإشراف وزارة العدل، على فهم الالتزامات المتعلقة بالتعرف على هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها وفقًا لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٢٠) في ٥/٢/١٤٣٩هـ ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٢١) في ١٢/٢/١٤٣٩هـ، كما يهدف إلى أن يكون مرجعاً عملياً حول كيفية تنفيذ متطلبات العناية الواجبة تجاه المستفيد الحقيقي للعميل يأخذ هذا الدليل في الاعتبار المعايير والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال، ولا يعد هذا الدليل شاملاً لكافة الحالات ولا تحد من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منشآت المحاماة والتوثيق للوفاء بالتزاماتها النظامية ضمن الإطار النظامي والتنظيمي القائم في المملكة.

٢. تؤكد العديد من التقارير على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، فالكيانات المؤسسية -بما في ذلك الشركات والصناديق الائتمانية والمؤسسات والشراكات- تشارك في أنشطة تجارية متنوعة على مستوى العالم، ورغم أن معظمها يعمل ضمن إطار نظامي مشروع، إلا أن بعضها قد يُستغل ضمن مخططات معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي أو لإخفاء الأصول أو أسباب امتلاكها، كما يمكن استخدام هذه الكيانات والتلاعب بها لتسهيل أنشطة غير مشروعة، مثل: غسل الأموال، والرشوة، والفساد، والتداول الداخلي، والاحتيال الضريبي، وتمويل الإرهاب، وتجنب العقوبات.

٣. من أكثر الطرق شيوعًا لهذا الاستغلال هو استخدام الأشخاص أو الترتيبات القانونية لإخفاء المستفيد الحقيقي والسيطرة على الحسابات كما أن إنشاء كيان قانوني أو ترتيب قانوني قد يسمح للمجرم أن يبعد نفسه عن أصوله غير المشروعة، مما يصعب اكتشافها ويعرقل التحقيق الجنائي الذي قد يطاله، وعلى الرغم من أن العديد من الشركات تعمل بشكل مشروع، إلا أن مثل هذه السيناريوهات يمكن أن تُستغل لتجنب الالتزامات الضريبية وإخفاء الأموال غير المشروعة وتسهيل عمليات غسل الأموال.

مفهوم المستفيد الحقيقي

١. عُرف (المستفيد الحقيقي) في المادة ١/١٥ من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال على أنه: الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية مباشرة أو غير مباشرة على العميل أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملة نيابة عنه، أو على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو المنظمات غير الهادفة إلى الربح أو على أي شخص اعتباري آخر.

٢. كما أشارت اللائحة في الفقرة (ج) من المادة (٧/٢) إلى وجوب أن تتضمن تدابير العناية الواجبة التعرف على هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل، بحيث تقتنع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بأنها تعرف المستفيد الحقيقي، وذلك على النحو التالي:

أ- يجب تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر على ٢٥% أو أكثر من حصص الشخص الاعتباري، واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هويته.

ب- في الحالات التي لا تتوفر فيها حصة مسيطرة بحسب ما هو محدد في الفقرة السابقة، أو حيث يشتبه بأن مالك الحصة المسيطرة ليس هو المستفيد الحقيقي، تحدد هوية الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على الشخص الاعتباري عبر وسائل أخرى، أو يمكن اللجوء -كوسيلة أخيرة- إلى تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل منصب مسؤول الإدارة العليا والتحقق منها.

ج- بالنسبة للترتيبات القانونية، فيجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية المنشئ أو الناظر، أو المستفيدين أو أصناف المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس السيطرة الفعلية والنهائية على الترتيب القانوني أو يشغل مناصب مماثلة للأنواع الأخرى من الترتيبات القانونية واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هذه الهوية.

٣. يجب على منشآت المحاماة والتوثيق الخاضعة للإشراف التمييز بين المستفيد الحقيقي والمالك النظامي، فالمالك النظامي يعني الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمتلك الشخص الاعتباري، ويمتد تعريف المستفيد الحقيقي إلى ما هو أبعد من الملكية النظامية ليشمل مفهوم **الملكية والتحكم المطلق (الحقيقي)**، وبذلك فإن تحديد المساهمين في الكيانات لا يكفي في جميع الأحوال للكشف عن هوية المستفيد الحقيقي حيث قد يكونون هم أيضاً كيانات قانونية أخرى.

٤. من المهم الإشارة إلى أن المستفيد الحقيقي هو شخص طبيعي (وليس شخصاً اعتبارياً) ويمتلك فعليًا ويستفيد من رأس المال أو أصول الكيان القانوني؛ وكذلك الذين يملكون السيطرة الفعلية عليه (سواء كانوا يشغلون مناصب رسمية داخل ذلك الكيان القانوني أم لا) بدلاً من مجرد أشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) والذين يحق لهم نظاماً القيام بذلك، بالإضافة إلى ذلك حتى إذا كانت معلومات المساهمين تتضمن أشخاصًا طبيعيين، فقد لا تأخذ في الاعتبار أولئك الذين **يملكون السيطرة** دون أن يكونوا مساهمين أو الذين يتحكمون في كيان قانوني بناءً على نوع الأسهم التي يمتلكونها أيا كانت نسبة ملكيتهم. حتى إذا كانت معلومات المساهمين تتضمن أشخاصًا طبيعيين، فقد لا تأخذ في الاعتبار أولئك الذين يملكون السيطرة دون أن يكونوا مساهمين أو الذين يتحكمون في كيان قانوني بناءً على نوع الأسهم التي يمتلكونها أيا كانت نسبة ملكيتهم

الالتزامات المتعلقة بتحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه

١. تحاول المؤسسات الإجرامية غالباً إخفاء المستفيد والمسيطر الحقيقي، مما يجعل عملية التعرف عليه والتحقق منه تتصف بالصعوبة، وتقع المسؤولية على عاتق منشآت المحاماة والتوثيق للتعرف على الأفراد الذين يعتبرون مستفيدين حقيقيين، مع التأكيد على أن المستفيد الحقيقي هو دائمًا فرد وليس شركة أو منظمة، وقد يكون للعملاء عدة مستفيدين حقيقيين، مما يتطلب التعرف والتحقق من هوياتهم جميعًا.

٢. تعتبر المهمة الأساسية هي التعرف والتحقق من ترتيبات المستفيد الحقيقي الخاصة بالعملاء، فمعرفة هوياتهم تُمكّن من اتخاذ قرارات مطلعة بشأن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشمل ذلك التزام منشآت المحاماة والتوثيق بما يأتي:

- معرفة هيكل ملكية العميل.
- تحديد المستفيد الحقيقي.
- التحقق من هوية المستفيد الحقيقي.

٣. يجب على منشآت المحاماة والتوثيق تحديد هيكل ملكية العميل كخطوة أولى، إذ يعتبر هيكل الملكية عنصرًا أساسيًا لتوجيه اختيار التدابير المناسبة للعناية الواجبة بالعميل، كما يوفر أيضاً مؤشرات حول مدى تعقيد ترتيبات ملكية العميل.

٤. من المهم معرفة ما إذا كان العميل مالكاً مباشراً أو مالكاً غير مباشر أو إذا وُجدت كيانات قانونية أو ترتيبات معقدة في سلسلة الملكية، يتيح هذا التقييم الأولي لمنشآت المحاماة والتوثيق تصنيف مستوى مخاطر العميل بدقة.

٥. كخطوة ثانية لتحديد المستفيد الحقيقي، يجب على منشآت المحاماة والتوثيق البدء بتحديد ما إذا كان هناك أي شخص طبيعي يملك العميل الاعتباري، وإذا لم يتم تحديد ملكية مباشرة أو غير مباشرة فعليها تحديد من يتحكم في ٢٥% أو أكثر من الأسهم، أو من حقوق التصويت للشخص الاعتباري.

٦. يجوز لمنشآت المحاماة والتوثيق وفقًا للنهج القائم على المخاطر عدم تطبيق متطلبات تحديد المستفيد الحقيقي على الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق منظم، والتي تخضع لالتزامات الإفصاح، وذلك وفقًا للأنظمة في المملكة العربية السعودية، أو التي تخضع لمعايير دولية مكافئة تضمن الشفافية الكافية بشأن المعلومات المتعلقة بملكية رأس المال .

٧. واختصاراً؛ يجب على منشآت المحاماة والتوثيق ما يأتي:

أ- تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم في النهاية حصة ملكية مسيطرة في الكيان القانوني، أي تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أكثر من ٢٥% من الحصص.

ب- في حال وجود شك حول ما إذا كان الأشخاص المسيطرون هم المستفيدون الحقيقيون، أو إذا لم يمارس أي شخص طبيعي السيطرة عبر الملكية، فيجب تحديد الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة بأي وسائل نظامية أخرى متاحة.

ج- في حال عدم تحديد أي شخص طبيعي، يتعين على منشآت المحاماة والتوثيق، تحديد واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية الشخص الطبيعي المعني الذي يشغل منصب مسؤول إداري كبير.

الملكية المباشرة وغير المباشرة لتحديد المستفيد الحقيقي

١. تتمثل الخطوة الأولى لمنشآت المحاماة والتوثيق ضمن عملية تحديد المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين، في تحديد ما إذا كان العميل مملوكًا بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص طبيعي أو أكثر.

٢. قد تكون الملكية مقسمة إلى حصص بنسبة ٢٥ % أو أقل، ولكن العلاقات بين الأطراف قد تعطي فردًا ملكية مجمعة للعميل تتجاوز ٢٥%، وهذا يشمل الأفراد الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر نسبة مئوية صغرى من الملكية المطلوبة في الكيان القانوني.

مثال ١

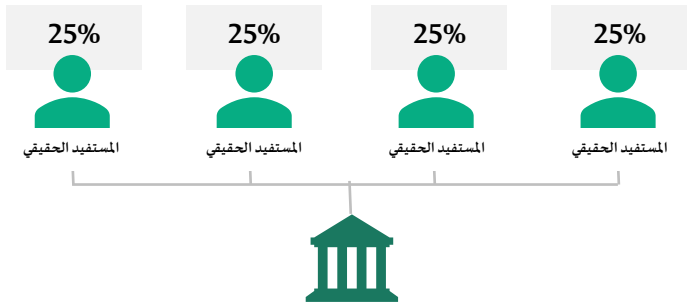

يوضح هذا المثال الملكية المباشرة البسيطة حيث يكون الكيان مملوكًا من أربعة أشخاص طبيعيين.

مثال 2

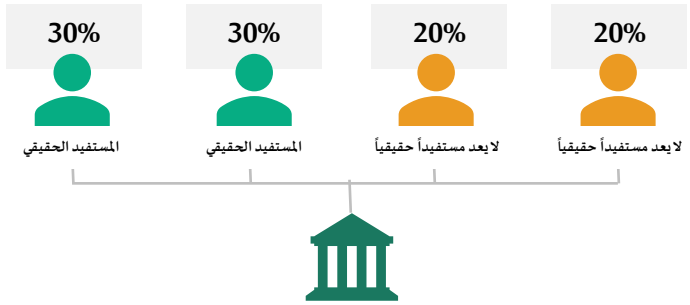

يوضح هذا المثال أن هناك أربعة أشخاص طبيعيين هم الملاك المباشرون للعميل، غير أن شخصين طبيعيين تبلغ ملكية كل منهما ٢٥% أو أكثر من الكيان.

مثال 3

يوضح هذا المثال الهيكل البسيط للملكية المباشرة وغير المباشرة، حيث يمتلك الشخص الطبيعي الكيان مباشرة من جهة، ومن جهة أخرى يمتلكه من خلال كيان قانوني آخر.

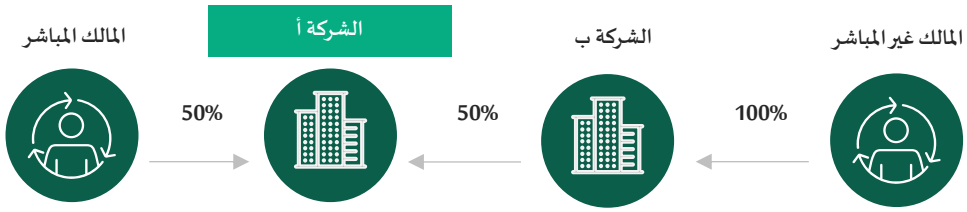

٣. يجب على منشآت المحاماة والتوثيق حساب نسبة الملكية. كجزء من اختبار الملكية يجب تحديد نسبة رأس المال المملوكة عبر عدة مستويات متتالية من الملكية غير المباشرة، حيث تكون النسبة الإجمالية لرأس المال المملوكة لكل فرد كناتج رياضي لهذه النسب المختلفة للملكية غير المباشرة ويكون ذلك حساباً مرجحاً لنسب الأسهم المملوكة. في هذه الحالة الموضحة يحتفظ المالك غير المباشر بنسبة ٥٠% من الشركة أ (١٠٠% × ٥٠% = ٥٠%).

مثال ٤ | الملكية المجمّعة

هذا المثال يوضح أن الشخص الطبيعي الأول يمتلك حصصًا مباشرة وغير مباشرة في الشركة(أ). تبلغ الحصة الإجمالية ٢٦%عند تجميعها، وبالتالي يجب اعتبار الفرد كمستفيد حقيقي في الشركة (أ) مع الشخص الطبيعي الثاني، وعليه فإن الأشخاص الطبيعيين قد يمتلكون حصص ملكية في كيان قانوني بشكل مباشر وغير مباشر في الوقت ذاته، فمن الضروري أن يتم تحديد جميع هذه المصالح، وحسابها، وتجميعها، ويجب جمع نسب الملكية المباشرة، وغير المباشرة، لضمان تحديد حصة الملكية الإجمالية لكل شخص طبيعي بدقة، وهذه الطريقة تضمن أن الأفراد الذين يسيطرون على ملكية كبيرة من خلال مصالح مجمعة تم التعرف عليهم بشكل واضح كمستفيدين حقيقيين.

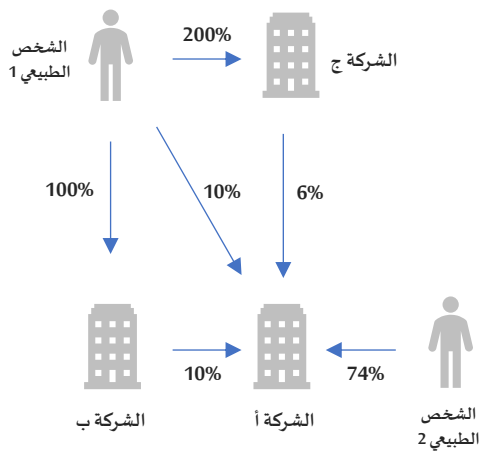

مفهوم السيطرة

١. يلزم منشآت المحاماة والتوثيق تحديد شخص طبيعي يملك السيطرة النهائية على العميل عندما لا يتم تحديد ملكية مباشرة أو غير مباشرة تتجاوز ٢٥%.

٢. يشير مفهوم السيطرة إلى القدرة على اتخاذ القرارات الجوهرية داخل الكيان القانوني أو الترتيب القانوني وفرض تلك القرارات، ويجب التمييز بين العمل نيابة عن العميل وامتلاك السيطرة الفعلية عليه، بما يسهم معرفة هيكل الإدارة والحوكمة في تحديد الأفراد الذين لديهم سيطرة فعلية، وعند تحديد الأشخاص المسيطرين فعلياً على العملاء غير الأفراد، يجب أن نأخذ بالاعتبار الأفراد الذين يمكنهم السيطرة على العميل وتعيين أو فصل الإدارة العليا، والذين يمتلكون أكثر من ٢٥% من حقوق التصويت والأفراد في المناصب الإدارية العليا (مثل: الرئيس التنفيذي) والأمناء حيثما ينطبق ذلك، تضمن هذه المقارنة الشاملة فهمًا دقيقًا للمستفيد الحقيقي الذي يمتلك السيطرة الفعلية.

٣. في الحالات التالية أمثلة على الأشخاص الطبيعيين الذين يمكن اعتبارهم مستفيدين حقيقيين على أساس أنهم المالكون/المسيطرون فعلياً على الشخص الاعتباري، إما من خلال مصالحهم، أو من خلال المناصب التي يشغلونها داخل الصفة الاعتبارية أو من خلال الوسائل الأخرى:

أ- **المساهمون الذين يملكون السيطرة بمفردهم أو مع مساهمين آخرين وذلك من خلال عقود، أو اتفاقيات أو علاقات أو وسطاء داخل الكيان أو وسائل أخرى:** تركز هذه المقاربة على المساهمين الذين يملكون هذه السيطرة، سواء بمفردهم أو بشكل جماعي، من خلال عقود، أو اتفاقيات أو علاقات أو وسطاء أو كيانات متداخلة، وتشمل السيطرة غير المباشرة والتي قد تمتد إلى ما هو أبعد من الملكية القانونية من خلال الكيانات المؤسسية والشخصيات الوهمية.

ب- **السيطرة من خلال العلاقات الشخصية:** تشمل الأفراد الذين يتحكمون في كيان قانوني نتيجة علاقاتهم الشخصية مع الأفراد المالكين للكيان أو يتمتعون بنفوذ داخله.

ج- **السيطرة دون ملكية:** قد يُسيطر الأشخاص الطبيعيون دون ملكية من خلال المساهمة في تمويل المشروع أو لوجود علاقات عائلية وثيقة أو ارتباطات تاريخية أو تعاقدية مع الكيان، ويمكن افتراض وجود سيطرة، حتى لو لم يتم ممارستها فعلياً، على سبيل المثال: الانتفاع من الأصول المملوكة من الكيان القانوني، ويمكن أيضا إثبات السيطرة غير المباشرة من خلال اتفاقيات المساهمين أو ممارسة النفوذ السائد أو القدرة على تعيين الإدارة العليا، وقد يتعاون المساهمون لتعزيز السيطرة من خلال اتفاقيات رسمية أو غير رسمية، بما في ذلك استخدام المساهمين الوهميين.

د-السيطرة من خلال المناصب التي يشغلها: إن معرفة الأفراد المسؤولين عن القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على ممارسات الكيان أو اتجاهه، مثل المديرين أو التنفيذيين أمر مهم، فقد يتحكم المديرون في الكيان، أو قد لا يتحكمون به فعلياً، وقد يكون لديهم معلوماتهم محدودة إذا كانت هناك شخصيات وهمية تمثل مصالح غير محددة.

هـ-السيطرة التنفيذية: لدى الأشخاص الطبيعيين سيطرة تنفيذية مهمة على الشؤون اليومية من خلال مناصبهم الإدارية العليا، مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو المدير التنفيذي ،أو الرئيس، فلدى هؤلاء الأفراد سلطة كبيرة على العلاقات والشؤون المالية القائمة للكيان القانوني، بما في ذلك التعاملات مع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، التي تدير الحسابات نيابة عن الكيان.

و-الأمناء (عند الاقتضاء).

يوضح الرسم البياني التالي مفاهيم السيطرة التي يبنى عليها تحديد الأشخاص الطبيعيين بصفتهم مالكين مستفيدين.

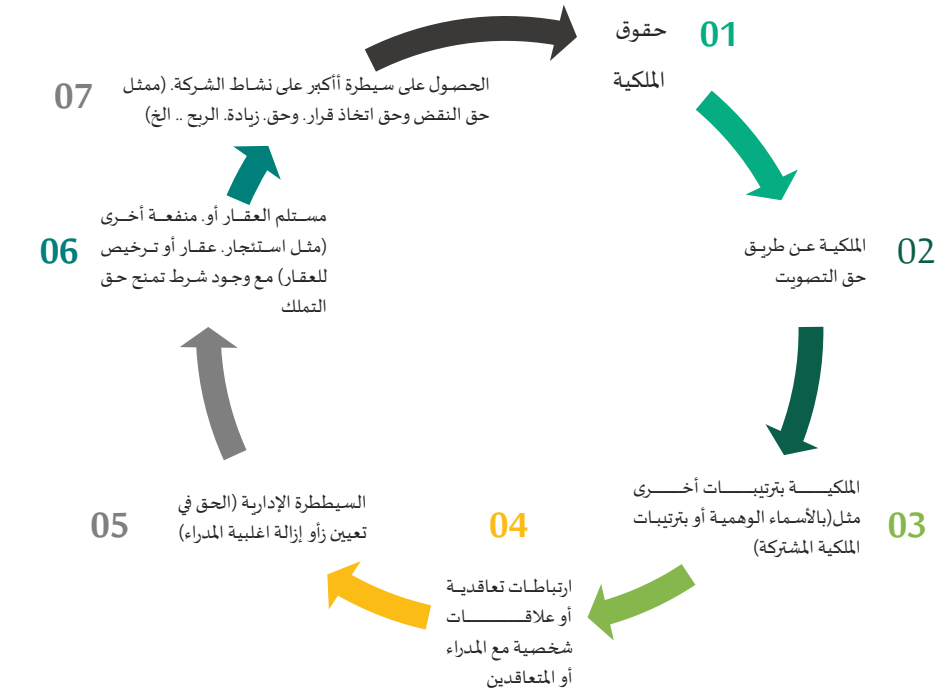

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – بناء أطر فعالة للمستفيد الحقيقي: مجموعة أدوات مشتركة صادرة عن المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية

مثال 5

يوضح حالة حيث لا يوجد لدى الكيان مالكون مستفيدون بناءً على حقوق السيطرة الفعلية. ولكن يوجد شخص طبيعي خارجي مؤهل يعتبر مالكاً مستفيداً؛ استناداً على قدرته على تعيين أو إقالة مديري الكيان رغم عدم امتلاكه أي حقوق ملكية فيه.

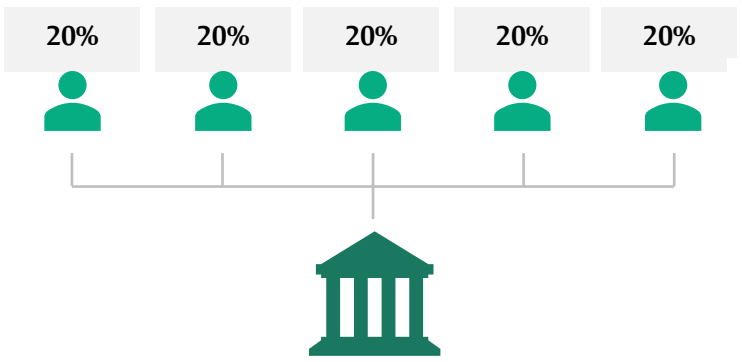

التحقق من هوية المستفيد الحقيقي

١. يجب على منشآت المحاماة والتوثيق تقييم ما إذا كانت المعلومات المقدمة بشأن المستفيد الحقيقي كافية لتحديد هويته وأن تستند على وثائق أو بيانات أو معلومات مستقلة وموثوقة تلبي المتطلبات القانونية.

٢. تشمل المعلومات الكافية لتحديد المستفيد الحقيقي، على سبيل المثال، الاسم الكامل، الجنسية أو الجنسيات، تاريخ ومكان الميلاد الكامل، عنوان محل الإقامة، رقم الهوية الوطنية أو وثيقة التعريف (هوية مقيم) أو جواز السفر، ونوع الوثيقة وتاريخ إصدارها وانتهائها، أو الاسم الكامل لمن يمثله وجنسيته وتاريخ ومكان ميلاده وعنوان محل إقامته ورقم هويته وتاريخ إصدارها وانتهائها.

٣. يجب التحقق من صحة معلومات الملكية لضمان دقتها، كما يجب أن تستند درجة التحقق إلى نهج قائم على تقييم المخاطر. ويلزم توفير هيكل الشركة البسيط للتحقق من صحة وسلامة الوثائق المقدمة. أما هياكل الملكية المعقدة فيلزم توفير مزيد من المصادر والجهات المختصة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة، بما في ذلك فحص نوع ومصداقية الوثائق لتحديد حالة المالكين الحقيقيين (على سبيل المثال: مستندات المساهمين وغيرها من الاتفاقيات التي تمنح الأشخاص الطبيعيين السيطرة على الكيان القانوني أو الترتيب القانوني).

٤. بالنسبة لهياكل الشركات المعقدة، قد تشمل الوثائق المساعدة في التحقق من الملكية الحقيقية: عقد تأسيس الشركة، ومستخرج من سجل المساهمين يبين نسب الملكية، وسند الائتمان، واتفاقية الشراكة، والنظام الأساسي، وشهادة التسجيل، وأي اتفاقيات للمساهمين تُظهر من يمارس السيطرة الفعلية، واتفاقيات المساهمين التي تبين أن سيطرة شخص طبيعي في أسهم أكثر من مساهم واحد، ووثائق تثبت أن شخصًا طبيعيًا قادراً على السيطرة على شخص اعتباري، ووثائق تثبت أن شخصًا طبيعيًا لديه السلطة لتعيين الإدارة العليا ووثائق (على سبيل المثال: عقد عمل) على أن مديرًا أو موظفًا يمكنه التأثير على شخص اعتباري، أو وثائق على سيطرة معاملات كيان أو ترتيب قانوني.

٥. هذه القائمة ليست شاملة، بل هي توضيحية، وكلما كان هيكل الشركات أكثر تعقيدًا أو غموضًا، زادت الحاجة لوجودها ويجب اتخاذ المزيد من الخطوات للتحقق حتى تعرف منشآت المحاماة والتوثيق من هم المستفيدون الحقيقيون.

٦. يوضح الجدول أدناه أمثلة على الكيانات وأنواع المستفيدين الحقيقيين والوثائق التي يجب عليهم تقديمها لتحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه.

أمثلة على المستفيدين الحقيقيين حسب نوع الشخص الاعتباري (بعض الأشكال أدناه توجد في أنظمة قانونية دون أخرى)

نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	نوع الوثائق للتحديد والتحقق
شركة مساهمة	الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ٢٥% من الأسهم أو حقوق التصويت. عندما لا يتم تحديد أي شخص طبيعي تحت الملكية أو السيطرة، يُعتبر المسؤول الإداري الأعلى (مثل، الرئيس التنفيذي، رئيس مجلس الإشراف) هو المستفيد الحقيقي.	١. شهادة التأسيس ٢. شهادة التسجيل ٣. عقد التأسيس
شركة تضامن	الشركاء عندما يحدد عقد تأسيس الشركة أدواراً غير متساوية، فإن المستفيد(ين) الحقيقي(ين) هم أولئك الذين لديهم حصة ملكية مسيطرة (٢٥% من حصة الأرباح أو حقوق تصويت) أو أولئك الذين لديهم السيطرة الفعالة.	١. عقد الشراكة (يحدد الشركاء، حصص الأرباح، صلاحيات الإدارة). ٢. شهادة التسجيل/مستخرج من السجل التجاري (عند الاقتضاء).

نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	نوع الوثائق للتحديد والتحقق
شركة ذات مسؤولية محدودة	• الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون مباشرة أو غير مباشرة أكثر من ٢٥% من الأسهم أو حقوق التصويت. • عندما لا يتجاوز أي فرد هذه النسبة فإن المستفيدين الحقيقيين هم أولئك الذين لديهم سيطرة فعالة (من خلال الاتفاقيات أو التأثير، أو المناصب الإدارية العليا). • إذا كان لا يزال المستفيد الحقيقي غير واضح فيجب تسجيل المسؤول الإداري الأعلى (مثل، المدير العام أو الرئيس التنفيذي) كمستفيد حقيقي.	١. عقد التأسيس / مذكرة التأسيس (توضح ملكية الأسهم)، النظام الأساس للشركة. ٢. سجل الأسهم أو مستخرج السجل التجاري يؤكد توزيع الأسهم. ٣. شهادة التأسيس من الجهات الحكومية / مسجل الشركات. ٤. وثائق التعريف للمساهمين والإدارة العليا.
شركة ذات مسؤولية غير محدودة	يعتبر جميع الأعضاء / الملاك مستفيدين حقيقيين، حيث يتحمل كل منهم المسؤولية الشخصية دون حد.	١. عقد التأسيس أو صك الشركة (حسب النظام القانوني). ٢. مستخرج السجل التجاري (يحصي جميع الأعضاء). ٣. شهادة التأسيس. ٤. وثائق التعريف لجميع الأعضاء.
شركة التوصية البسيطة	• الشركاء المتضامنون: يعتبرون دائماً مستفيدين حقيقيين لأنهم يديرون الأعمال ويتحملون المسؤولية. • الشركاء الموصون: يعتبر الذين لديهم ٢٥% من رأس المال أو حقوق التصويت هم مالكون مستفيدون. • يمكن أيضاً امتلاك السيطرة من خلال الحقوق التعاقدية (مثل حقوق النقض، الحق في تعيين المديرين)، حتى عندما تكون المسؤولية محدودة.	١. اتفاقية الشركة (توضح الشركاء المتضامنين والموصين، نسبة المساهمة في رأس المال، صلاحيات الإدارة). ٢. مستخرج السجل التجاري/سجل الشركات. ٣. شهادة التأسيس
صناديق تمويلية	مدير أو مديرو الصناديق، ممول الصندوق، الشريك العام، مزود الصندوق.	شهادة التأسيس أو التسجيل

نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	نوع الوثائق للتحديد والتحقق
الجمعيات	مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي	
شراكات ذات مسؤولية محدودة	الأعضاء، الإدارة العليا/المجلس التنفيذي	١. شهادة التأسيس ٢. شهادة التسجيل ٣. عقد التأسيس ٤. محضر اجتماع مجلس الإدارة
شراكات محدودة	شركاء متضامنون أو محدودون	١. شهادة التأسيس ٢. شهادة التسجيل ٣. عقد التأسيس ٤. محضر اجتماع مجلس الإدارة
شركات مدرجة في السوق المالية	رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، المدير العام، المدير المالي، مدير المالية، المدير التشغيلي	١. شهادة التأسيس ٢. شهادة التسجيل ٣. عقد التأسيس ٤. التقرير السنوي
منشأه فردية	المالك	
كيانات مؤسسية ذات أغراض خاصة	• المالك القانوني للأصول أو الشريك • أو المدراء التنفيذيون أو أعضاء مجلس الإدارة مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي أو المدير التشغيلي أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب أو سلطة عليا مماثلة	اتفاقية قانونية لإنشاء كيانات مؤسسية ذات أغراض خاصة
صناديق الائتمانية	أمين الصندوق، المستفيدون، المانح(ون) والمُؤَسِّس(ون) للصندوق/المؤسسة	١. الصك الائتماني ٢. وثيقة التسجيل الائتمانية
المنظمات غير الربحية	كبار المسؤولين داخل المنظمة	١. الوثيقة الرسمية ٢. نموذج التسجيل ٣. محضر الاجتماع

نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	نوع الوثائق للتحديد والتحقق
المؤسسات التعاونية	كبار المسؤولين داخل المؤسسة	١. نموذج التسجيل ٢. محضر اجتماع مجلس الإدارة
الهيئات الحكومية	كبار المسؤولين في المنظمة	قرار إنشاء الجهة
المؤسسات المرتبطة بالدول	كبار المسؤولين في المؤسسة	١. قرار المساهمين ٢. قرار المشروع المشترك ٣. سجل الأعضاء
الوقف	• الواقف - وهو الفرد الذي ينشئ الوقف ويساهم بالأصول. • الأفراد أو المجموعات الذين يستفيدون من الوقف، سواء كانوا مذكورين بوضوح أو ضمن فئة معينة من المستفيدين.	وثيقة التسجيل

المتابعة المستمرة لتحديد المالكين المستفيدين

١. عندما تكون العلاقة بين منشآت المحاماة والتوثيق والعملاء قائمة بشكل مستمر لا تُعامل كل معاملة على حدة فقط، بل تصبح المتابعة المستمرة للمستفيد الحقيقي ضرورية لتحديد الأفراد الذين يسيطرون فعليًا على الكيان أو يستفيدون منه، إذ يمكن أن تتغير مصالح المستفيد الحقيقي بمرور الوقت خاصة في الهياكل المعقدة التي تُوزع فيها الحقوق أو السيطرة بين عدة أطراف و يمكن أن تتغير مصالح المستفيد خاصة في هياكل الشركات المعقدة حيث يتم تقسيم الأسهم أو حقوق التحكم بين مختلف أصحاب المصلحة وعادة ما يتم ممارستها بشكل غير مباشر، فقد يأخذ مستثمرون جدد دورًا كبيرًا في الشركة أو قد ينقل المالكون الحاليون السيطرة، ويمكن أن تحدث هذه التغييرات بشكل متكرر، مما يجعل من المتعين على منشآت المحاماة والتوثيق مراجعة المعاملات ومراقبتها باستمرار لضمان أن فهمهم للمستفيدين الحقيقيين يبقى محدثًا.

٢. غالبًا ما يستغل المجرمون الهياكل المعقدة أو يستخدمون أسماء وهمية لإخفاء هوية المسيطرين الفعليين على الكيان، مما يُسهّل تنفيذ الأنشطة غير المشروعة دون اكتشافها، ومن دون مراقبة فعالة قد تمر هذه الأنشطة دون ملاحظة مما يتيح تحريك الأموال بطرق غير قانونية، لذلك فإن المتابعة الدقيقة للتدفقات المالية ومراجعة التغييرات في الملكية تساعد على كشف الأنماط غير المعتادة أو التحويلات إلى دول عالية المخاطر أو التناقضات بين السجلات الرسمية والأنشطة الفعلية. يمكن أن يساعد الاكتشاف المبكر في منع إساءة استخدام النظام المالي للأنشطة غير القانونية.

٣. وفقًا لمعايير مجموعة العمل المالي يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بناء منهج قائم على المخاطر في العناية الواجبة بالعميل شاملاً المتابعة المستمرة، ويجب أن تخضع الكيانات المصنفة عالية المخاطر لمراجعات أكثر تكرارًا وتفصيلاً، مما يتيح لها تعديل تدابير العناية الواجبة، وفقًا لتغير مستوى المخاطر لدى العميل أو المستفيد الحقيقي، والذي بدوره يضمن معالجة أي مخاطر ناشئة فوراً.

٤. كما تُعد المتابعة المستمرة ضرورية للحد من أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فهي تمكّن المؤسسات من اكتشاف المعاملات غير المعتادة -سواء كانت تحويلات كبيرة أو سلسلة من التحويلات الصغيرة المعدة لتفادي لفت الانتباه (المعروفة بالتجزئة)-؛ مما يتيح التحقيق المبكر أو الإبلاغ للسلطات المختصة، وبالتالي منع إساءة استخدام النظام المالي.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA
وزارة العدل
MINISTRY OF JUSTICE